تقييم مستويات الإفصاح المالي الإلكتروني في الشركات الجزائرية ـ دراسة تطبيقية
Evaluation the Levels of E-Financial Reporting in Algerian Companies An Empirical Study

بوركايب محمد عبد الماجد[1]
[1] أستاذ محاضر أ، جامعة خميس مليانة، الجزائر، a.bourkaib-mohamed@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 13-11-2022 تاريخ القبول: 06-12-2022 تاريخ النشر: 06-02-2023

ملخص:
الغرض الجوهري للدراسة هو تقييم مستويات اعتماد الشركات الجزائرية على الانترنت للإفصاح عن معلوماتها المالية، من خلال استكشاف درجة اعتمادها على الانترنت لنشر معلوماتها المالية وتحديد طبيعة المعلومات التي تفصح عنها والأسلوب المستخدم في ظل وجود عدة أساليب ممكنة للإفصاح المالي الإلكتروني على الإنترنت. لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بدراسة تطبيقية على 50 شركة من بين أهم الشركات في الجزائر، من خلال تحليل محتوى مواقعها الإلكترونية لمعرفة تضمنها قوائمها المالية السنوية من عدمه وتحديد الأسلوب الإلكتروني المعتمد من طرفها. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تبين أن الشركات الجزائرية تعتمد بدرجة محتشمة على موقعها الإلكتروني للإفصاح عن قوائمها المالية، ومعظم الشركات تركز في إفصاحها على الميزانية وحساب النتائج فقط، كما أن هذه الأخيرة وبقلتها تعتمد بنسبة كبيرة على استخدام أسلوب الأوراق الإلكترونية (PDF).
كلمات مفتاحية: الإفصاح الإلكتروني، الإفصاح المالي، الإفصاح عبر شبكة الإنترنت.
تصنيف JEL : M40، M49، O33.

Abstract:
The purpose of this study is to evaluate the level of reliance of Algerian companies on the Internet to publish their financial reporting, by exploring the using degree of the Internet by them to publish their financial information and to determine the nature of the information disclosed and the tool used among of several possible electronic tools. To achieve the objectives of the study, we have conducted an empirical study on 50 among the most important companies in Algeria, by analyzing the content of their websites to find out whether their annual financial reporting are included or not, and to determine the electronic tool adopted for publishing. The study concluded several results showing the weakness of reliance Algerian companies on their website to disclose their financial reporting, and most companies focus on the balance sheet and the income statement only, and they use largely the electronic papers (PDF).

Keywords: E-Disclosure; Financial Disclosure; internet financial reporting (IFR).
Jel Classification Codes: M40, M49, O33.

المؤلف المرسل: بوركايب محمد عبد الماجد، a.bourkaib-mohamed@univ-dbkm.dz.

1. مقدمة

حتى نهاية القرن الماضي كانت الشركات تعتمد على الأسلوب التقليدي وعلى الورق في نشر قوائمها المالية (إبراهيم وعزيز، 2010، ص. 05)، بطبعها وتوزيعها يدويا على المهتمين باستخدام ما تتضمنه من معلومات مالية التي حتى وإن كان إعدادها يعتمد على نظام معلومات محاسبية إلكتروني فالصيغة الورقية للقوائم المالية كانت هي السائدة للإفصاح عنها ونشرها.

مع التطور المستمر لشبكة الانترنت وتعاظم استعمالها خاصة من طرف منتسبي عالم المال والأعمال، استثمرت العديد من الشركات حول العالم في هذا الوضع وتوجهت نحو اعتماد إفصاح مالي إلكتروني مع بداية تسعينات القرن العشرين (إبراهيم وعزيز، 2010، ص. 05)، بتصميم مواقع إلكترونية خاصة بها أو التوجه نحو مواقع إلكترونية متخصصة في مجال المال وإدارة الأعمال لاستعمالها كأداة جديدة للتواصل مع مستخدمي معلوماتها المالية وخاصة أولئك الذين لا تربطهم بها أي علاقة مثل المساهمين المحتملين، وهذا عن طريق نشر قوائمها المالية وبعض الملاحق المرفقة بها كتقرير التسيير وتقرير المدقق بالإضافة لمختلف الشروحات الإضافية على هذه المواقع بصيغ إلكترونية مختلفة الشكل مثل الورقة الإلكترونية الساكنة (**PDF**) ولغة ترميز النصوص التشعبية (**HTML**) ومتفاوتة التطور بظهور لغة تقارير الأعمال الموسعة (**XBRL**) التي مثلت ثورة في عالم الإفصاح المالي من خلال توفير إمكانية تجزئة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وبالتالي إمكانية استخراج معلومة واحدة معينة من عدد هائل من القوائم المالية لمختلف الشركات.

توجه الشركات نحو الإفصاح المالي الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت يهدف لتقليل تكلفة التوزيع اليدوي للقوائم المالية الورقية وربح الوقت والجهد وإتاحة الفرصة لشريحة كبيرة من المهتمين بالشركة من مستعملي القوائم المالية للاطلاع عليها في نفس التوقيت وبدون مفاضلة بينهم (السرطاوي، 2017، ص 3) وفي مقدمتها المساهمين المستقبلين الذين لا تربطهم أي علاقة مع الشركة ولا يمكن الوصول إليهم مكانيا وتزويدهم بنسخ ورقية، كل هذا الإيجابيات تساعد الشركات في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية وتحفز مختلف الأطراف في التعامل معها في بيئة من الشفافية والمصداقية (السرطاوي، 2017، ص 4).

1.1. إشكالية البحث

على ضوء ما تقدم أعلاه وانطلاقا من أهمية الإفصاح المالي الإلكتروني وإيجابياته المتعددة التي يمكن للشركات الجزائرية الاستفادة منها للرفع من جودة معلوماتها المالية المفصح عنها وزيادة درجة مصداقيتها بفضل إرفاق تقرير مدقق الحسابات بها، جاء تساؤلنا البحثي حول المستوى الذي هي عليه الشركات الجزائرية فيما يخص نشر قوائمها المالية عبر مواقعها الإلكترونية خاصة وأن الجزائر اليوم تسارع الزمن للولوج لعالم الاقتصاد الرقمي، و يمكن بلورة تساؤلنا البحثي في السؤال الجوهري الموالي :

ما هو المستوى الذي وصلت إليه الشركات الجزائرية في مجال الإفصاح المالي الإلكتروني ؟

ولتبسيط السؤال الجوهري قمنا بطرح الأسئلة الفرعية الموالية :

- ما هي درجة اعتماد الشركات الجزائرية على الإنترنت للإفصاح عن معلوماتها المالية ؟
- ما هو الأسلوب الذي تفضله الشركات الجزائرية للإفصاح عن معلوماتها المالية عبر الإنترنت ؟
- ما هي المعلومات المالية التي تقوم الشركات الجزائرية بالإفصاح عنها عبر الإنترنت ؟

2.1. فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية البحثية التي جاءت بها هذه الدراسة قمنا بالاعتماد على ملاحظتنا الميدانية لتخمين فرضيات ننطلق منها في دراستنا، وهذا في ظل عدم وجود أي دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع في الجزائر (حسب علم الباحثين) واستحالة الاعتماد على نتائج دراسات أجنبية لأن الموضوع يخص البيئة الجزائرية وفقط، بحيث صممت الفرضيات كما يلي :

- اعتماد الشركات الجزائرية على شبكة الانترنت للإفصاح عن معلوماتها المالية مازال ضعيفا ؛
- تعتمد الشركات الجزائرية على الأوراق الإلكترونية بالدرجة الأولى للإفصاح عن معلوماتها المالية ؛
- يقتصر إفصاح الشركات الجزائرية على معلوماتها المالية عبر شبكة الإنترنت على الميزانية وحساب النتائج فقط أسوة بنشر الحسابات الاجتماعية.

3.1. أهداف الدراسة

بناءا على ما سبق يتجلى مسعانا البحثي في تحقيق هدف تقييم مستويات اعتماد الشركات الجزائرية على شبكة الانترنت للإفصاح عن معلوماتها المالية، وهذا من خلال استكشاف درجة اعتمادها على شبكة الانترنت لنشر معلوماتها المالية بها وتحديد طبيعة المعلومات التي تعكف عن الإفصاح عنها من قوائم مالية والمعلومات الملحقة بها كتقرير مدقق الحسابات وتقرير التسيير، بالإضافة لمحاولة تحديد الأسلوب الإلكتروني أو الأداة المستخدمة من طرف هذه الشركات في ظل وجود عدة أساليب وأداة إلكترونية ممكنة للإفصاح المالي الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

4.1. أهمية موضوع الدراسة

من حيث أهمية موضوع البحث فهي إمكانية الاستفادة من نتائج الدراسة لكل من إدارة الشركات الجزائرية والجهات المختصة بالمحاسبة والحوكمة، فنتائج الدراسة تظهر بما كان تطور أساليب وأدوات الإفصاح عبر شبكة الانترنت التي قد تجذب اهتمام إدارة الشركات للتكيف معها، كما تظهر النتائج مستوى اعتماد الإفصاح الإلكتروني في الجزائر وهي النتيجة التي قد تفيد القائمين على الحوكمة لمحاولة تطويرها والرفع من مستوياتها باعتبار المعلومة المالية ومصداقيتها ودرجة انتشارها من أهم مرتكزات عالم المال والأعمال اليوم وخاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب المهتمين بالاستثمار في الجزائر الذين يستطيعون الإطلاع على المعلومات المالية بدون عناء السفر للجزائر وفي أي وقت.

2. طبيعة الإفصاح المالي الإلكتروني

يرى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (**FASB**) أن الإفصاح المالي ليس غاية في حد ذاته، وإنما هدفه تلبية الاحتياجات من المعلومات المالية المفيدة لاتخاذ القرارات والاختيار بين البدائل المتاحة، فهو يعرفه بأنه وسيلة لإيصال نتائج وظيفة القياس المحاسبي من معلومات مالية لمستخدميها **(FASB, 2006, p. 02)**. إلا أن الإفصاح المالي المعاصر لم يعد يقتصر على نشر مخرجات القياس المحاسبي فقط بل أصبح يشمل عرض معلومات كمية ووصفية، فعلية أو تقديرية لها تأثير ملحوظ على متخذي القرار بما فيها تقرير المدقق (أبو الكرم، 2002، ص. 69)، كما يمثل كل من شكل ومحتوى القوائم المالية ومصطلحاتها وأيضا الملاحظات المرفقة، وبمدى ما فيها من تفاصيل تجعل للقوائم المالية قيمة إعلانية من وجهة نظر مستخدميها (الخطيب، 2002، ص. 153).

على أساس الإلزامية ينقسم الإفصاح المالي إلى إلزامي واختياري ؛ الإلزامي وهو حجم ونوعية المعلومات المالية التي يجب الإفصاح عنها وفق ما تفرضه المعايير أو التشريعات وهي التي تتضمنها القوائم المالية **(Mohamed Aly, 2008, p. 21 and 22)**، على غرار النظام المحاسبي المالي في الجزائر الذي يحدده في (الميزانية، حساب النتائج، جدول التدفقات المالية، جدول تغيرات رؤوس الأموال والملحق)، أما الاختياري فهو كل معلومات خارج القوائم المالية، الشركة غير ملزمة بنشرها ولكنها ترى فيها قيمة مضافة لمستخدميها كتكلفة رأس المال، المعلومات الاجتماعية والبيئية للشركة، المخاطر التجارية التي تتعرض لها.

أما وفق أساس الوسيلة والأداة المستعملة في عملية الإفصاح فنجد أن الإفصاح المالي ينقسم إلى قسمين؛ إفصاح مادي ورقي بطباعة القوائم المالية وغيرها من التقارير الملحقة بها على الورق وتوزيعها على مستخدمي المعلومات يدا بيد أو عن طريق البريد العادي، أما النوع الثاني فهو الإفصاح الالكتروني بالمواقع الالكترونية للشركات على شبكة الانترنت **(Mohamed Aly, 2008, p. 21)**.

1.2. مفهوم الإفصاح المالي الإلكتروني

الإفصاح المالي الإلكتروني هو نشر مخرجات المحاسبة على الانترنت، فوظيفته عرض المعلومات التي ينتجها القياس المحاسبي وليس له دور في معالجتها (إبراهيم وعزيز، 2010، ص. 89). كما يعرف بأنه نشر القوائم المالية والمعلومات الملحقة بها كتقرير مدقق الحسابات سواء كانت سنوية أو دورية، باستخدام الحاسوب ووسائط التخزين لتسهيل إعدادها وتخزينها ثم استخدام نظم الاتصالات والانترنت لعرضها وتوزيعها عن بعد لمستخدميها سواء بنشرها على موقعها الإلكتروني أو ربطها بموقع رسمي أو كليهما (حسن رشيد، 2011، ص. 178). ويعرف بأنه عملية تقديم الوسائط المطبوعة للقوائم المالية بصيغة إلكترونية يمكن استقبالها وقراءتها عبر الإنترنت، بحيث تكون مدعومة بأدوات ملحقة بها، كالفيديوهات والرسوم التوضيحية والإحصائيات ونقاط التوصيل (**Hyper links**) التي تربط القارئ بمعلومات فرعية أو بمواقع أخرى ذات صلة على شبكة الإنترنت كموقع البورصة وغيرها (هاشم، إبراهيم، والطائي، 2007، ص. 07).

على ضوء ما سبق يمكن استنتاج تعريف شامل للإفصاح المالي الإلكتروني ؛ فهو نشر القوائم المالية سواء كانت سنوية أو دورية وإرفاقها بمعلومات ملحقة سواء كانت مالية أو غير مالية على الموقع الإلكتروني للشركة أو أي موقع رسمي على شبكة الانترنت إلزاميا أو اختياريا، بحيث يكون النشر على وسائط مطبوعة إلكترونيا، كما يمكن دعمه بأشكال، رسوم توضيحية، إحصائيات، أصوات وفيديوهات توضيحية، بالإضافة لتدعيم موقع النشر بنقاط توصيل فرعية توصل لمعلومات مكملة أخرى، أو ربط الموقع الإلكتروني بمواقع أخرى توفر معلومات ذات صلة كالبورصة، إدارة الضرائب والهيئات الحكومية الأخرى.

لا يمكن الاستنتاج مما سبق أن الإفصاح الإلكتروني مرتبط بوجود قياس محاسبي إلكتروني، إذ يمكن اعتماد قياس يدوي وإدخال مخرجاته من معلومات إلى شبكة الانترنت. إلا أنه من غير المنطقي الاعتماد على الانترنت للإفصاح بدون استعمال محاسبة إلكترونية كاملة من قياس وإفصاح إلكترونيين (إبراهيم وعزيز، 2010، ص. 89). والشركة التي تعتبر مطبقة للإفصاح الإلكتروني هي التي تستخدم موقع إلكتروني واحد على الأقل لتقديم معلومات مالية وغير مالية لشريحة واسعة من مستخدمي المعلومات المتصلين بشبكة الانترنت من متخصصين وغير متخصصين، بحيث يحصلون على هذه المعلومات في شكل إلكتروني بدون مقابل أو مقابل مبلغ رمزي (توفيق، 2002، ص. 253). ويمكن تحديد المقاييس التي إن وجدت ـ كلها أو بعضها ـ بموقع الشركة أو أي موقع رسمي آخر تعتمد عليه تكون مطبقة للإفصاح الإلكتروني، في الآتي:

- مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية الإلزامية (الميزانية، حساب النتائج، قائمة التدفقات المالية، قائمة تغير رؤوس الأموال والملحق أو الإيضاحات المتممة)، بالإضافة لتقرير مدقق الحسابات الذي يعزز الثقة في عدالتها ومصداقيتها (توفيق، 2002، ص. 256)؛
- القوائم المالية المرحلية على غرار ما ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 (الحد الأدنى للميزانية وحساب النتائج)، بالإضافة لتقرير مدقق الحسابات (توفيق، 2002، ص. 256)؛

- معلومات غير مالية حول الشركة، كوضع المخزون وإحصائيات تقارن وضعية الشركة مع المنافسين أو مع الشركات الزميلة وحصتها من سوق القطاع التي تنشط فيه ؛
- معلومات وصفية، كوصف المنتجات والخدمات، عدد العاملين، تشكيل مجلس الإدارة ووسائل الاتصال التي تتيح للمستخدم التواصل مع إدارة الشركة (توفيق، 2002، ص. 256)؛
- نقاط الربط والتوصيل (**Hyper links**) التي تتيح لمستخدم الموقع التوسع في المعلومات المفصح عنها بالانتقال إلى معلومات أخرى ذات صلة، سواء على نفس الموقع أو على مواقع رسمية أخرى (إبراهيم وعزيز، 2010، ص. 90).

2.2. أساليب وأدوات الإفصاح المالي الإلكتروني

في بداية التسعينات من القرن الماضي كانت الشركات تنسخ قوائمها المالية في الأقراص الضوئية وتقوم بتوزيعها بنفس طريقة توزيع نظيرتها الورقية، عن طريق البريد بعد معرفة عناوين المستخدمين (زين، 2014، ص. 167). بعد ظهور تقنية الوصلات الإلكترونية (**WWW**) سنة 1992 **(Deshmukh, 2005, p. 05)**، انتشر استعمال شبكة الانترنت بشكل عام وبين الشركات بشكل خاص، التي بدأت في استعمالها كوسيلة للإفصاح عن معلوماتها، وتطورت تقنيات وأساليب العرض المستعملة في ذلك عبر ثلاثة مراحل رئيسة ؛ هي:

1.2.2. الأوراق الإلكترونية

تميزت هذه المرحلة بأسلوب العرض الإلكتروني الساكن، إذ تقوم الشركة بإعداد نسخ من القوائم المالية في شكل أوراق إلكترونية تكون مطابقة تماما لتلك الورقية **(Nel, 2004, p. 02)**، باستعمال مختلف الأوراق الإلكترونية (**Acrobat PDF, Microsoft Word, Excel, PowerPoint**) **(Lymer, Debreceny, Gray, & Rahman, 1999, p. 25)**، وتقوم بنشرها على موقعها الإلكتروني أو موقع رسمي آخر كملفات مرفقة يمكن الإطلاع عليها مباشرة وتحميلها. وتوفر هذه الأوراق الإلكترونية عدة مزايا من جودة عالية في الطبع، سهولة إعدادها وحفظها، انخفاض تكلفتها، وإمكانية استعمال نقاط التوصيل فيها للانتقال لمواقع أخرى أو الانتقال من معلومة إلى معلومة أخرى بنفس الملف.

وبالرغم من المزايا السابقة، إلا أن الأوراق الإلكترونية تتميز ببعض السلبيات ؛ فهي لا توفر نقاط الربط والتوصيل للانتقال بين المعلومات ذات العلاقة بنفس الورقة الإلكترونية، كما تتطلب برمجيات خاصة لقراءتها من طرف المستخدم مثل (**Microsoft Office, Adobe Acrobat Reader**)، بالإضافة لعدم توفيرها معلومات جاهزة لاستعمال والتحليل من قبل المستخدمين، بل تحتاج لإعادة إدخالها للتعامل معها (إبراهيم وعزيز، 2010، ص. 91).

2.2.2. لغة ترميز النصوص التشعبية (HTML)

تزامن ظهور لغة ترميز النصوص التشعبية (**HTML**) مع ظهور الوصلات الإلكترونية (**WWW**) سنة 1992، وهي وسيلة معيارية لترميز المصطلحات والمستندات لنشرها على الانترنت، بتوفير مجموعة من العلامات والرموز الإلكترونية المحررة مسبقا لوصف شكل، حجم ولون المستند على المتصفح، وليس كالورقة الالكترونية التي تعتبر صورة فوتوغرافية للمستند الورقي، وهي اللغة التي تستعمل في إنشاء المواقع الإلكترونية (خطاب، 2006، ص. 07).

لهذه اللغة عدة مزايا مقارنة بالورقة الإلكترونية الساكنة، إذ توفر نقاط التوصيل التي تتيح إمكانية الانتقال بين المعلومات داخل نفس الموقع أو مع مواقع إلكترونية أخرى ذات علاقة، كما تعتبر سهلة للقراءة من طرف المستخدم، إذ يحتاج لأي نوع من متصفحات الانترنت وليس لبرامج تطبيقية خاصة مثل الورقة الإلكترونية (إبراهيم وعزيز، 2010، ص. 92).

بالمقابل فإن لغة (**HTML**) تفتقد لبعض الخصائص، إذ يعاب عليها أنها لغة نصية فقط، تتميز بعدم كفاءتها في حفظ وطباعة المعلومات كالورقة الإلكترونية (إبراهيم وعزيز، 2010، ص. 92)، كما أن إعدادها يتميز بالصعوبة ويتطلب تدخل مختص بتكنولوجيا المعلومات ولا توفر إمكانية استعمال المعلومات بطريقة مباشرة، إذ يجب نسخ المعلومات منها وإعادة إدخالها من طرف المستخدم في برامج أخرى مثل (**Microsoft Excel**) لتحليلها أو مقارنتها **(Nel, 2004, p. 03)**، فهي تعتبر لغة للعرض فقط ولا تساعد على تبادل المعلومات (سلمان، 2008، ص. 284).

3.2.2. لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL)

تعود بداية لغة (**XBRL**) لسنة 1998، عندما اهتم المحاسب القانوني الأمريكي (**Charles Hoffman**) ومجموعة من معاونيه بتطوير اللغة المرمزة القابلة للتوسيع (**XML**) وتكييفها لتكون ملائمة لتصميم برنامج مشتق منها لإعداد قوائم مالية موحدة من حيث صيغة الإفصاح عنها الكترونيا بين كل الشركات **(Murugan, Anandarajan, & Srinivasan, 2004, p. 77)**. كان هذا المشروع بتمويل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (**AICPA**)، لاستحداث لغة إلكترونية خاصة على غرار ما كان عليه الأمر بالنسبة للرياضيات والكيمياء، التي قامت باستحداث لغة خاصة بها مشتقة من (**XML**).

في جوان 1999 توصل (**Charles Hoffman**) للغة خاصة تحت تسمية اللغة المرمزة للتقارير المالية الموسعة (**XFRML**)، وفي وقت لاحق من نفس السنة غيرت تسميتها لتصبح (**XBRL**)، وهذا كونها أصبحت تهتم بكل المعلومات المفصح عنها، فهي لا تختص بالتقارير المالية فقط بل أيضا بالمعلومات الكمية غير المالية والمعلومات الملحقة بالقوائم المالية بما فيها الوصفية غير الرقمية **(Murugan, Anandarajan, & Srinivasan, 2004, p. 78)**.

عرفت هذه اللغة اهتماما كبيرا من قبل الهيئات المهنية، وأبرزها مؤسسة معايير البلاغ المالي الدولية (**IFRS Fondation**) التي تبنتها كلغة إلكترونية عالمية بالتوازي مع

معاييرها، وقد عرفت لغة (**XBRL**) ضمن مفاهيم قاموس المصطلحات لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (**The IFRS Taxonomy**) بأنها «معيار يستعمل لتبادل المعلومات والتواصل بين الشركات ومستخدمي القوائم المالية الآخرين، بحيث تقدم صيغة إلكترونية موحدة للقوائم المالية» **(IFRS Fondation, 2015, p. 04)**. وعرفت من قبل (كيرت رامين) وهو رئيس (**International XBRL**) بأنها «معيار إلكتروني دولي يعتمد ترميز بنود المعلومات المالية بموجب المعايير المحاسبية الدولية على نحو يمكن من إرسالها، تخزينها ومعالجتها إلكترونيا في أي نظام، ثم عرضها بسهولة بعد ذلك على النسق المعياري المستخدم في عرض التقارير المالية» (قنطقجي، 2012، ص. 134). من خلال التعريفين السابقين نلاحظ أنها عرفت كمعيار، ولكن يصطلح عليه باللغة لأن له ما يميزه بهذه الصفة، إذ له مفرداته الخاصة التي تصطلح عليها بالبطاقات (**Tags**) أو الشيفرات التي حددها قاموس التصنيف (**Taxonomy**)، والتي تستخدم في التعبير والوصف.

لغة (**XBRL**) قدمت صيغة إلكترونية موحدة للإفصاح، فهي لا تعالج القوائم المالية كوحدة واحدة، بل تعتمد على مبدأ بسيط وهو تفصيل وترميز كل بند أو كل معلومة تتضمنها تلك القوائم بشكل مستقل **(Gunn, 2007, p. 36)** مهما كان نوعها (مبالغ، تواريخ، أصل، خصم، نفقة، إيراد، رؤوس أموال، شرح وصفي...) بتحديد شيفرة إلكترونية (**Tag**) لكل معلومة بشكل منفرد ؛ والبطاقة هي شيفرة إلكترونية حددها قاموس (**Taxonomy**) لكل معلومة تتضمنها القوائم المالية أو التقارير المكملة لها **(Gunn, 2007, p. 37)**.

3.2. القيمة المضافة للإفصاح المالي الإلكتروني

توجه الشركات نحو استخدام شبكة الانترنت والأدوات الإلكترونية الحديثة لنشر قوائمها المالية وبعض المعلومات الملحقة الأخرى جاء لمعالجة مشاكل الإفصاح التقليدي الورقي وتعقيداته من جهة، ومن جهة ثانية للحاق بالركب والتسارع التكنولوجي وتحقيق مجموعة من المزايا التي تضمن للشركة قيمة مضافة لأعمالها في عدة مجالات وهي :

- توصيل المعلومات المالية إلى أكبر فئة ممكنة من المستخدمين بأقل جهد وفي وقت قصير وفوري، كما يسمح بوصول المعلومات المفصح عنها لمستخدميها في نفس التوقيت وبنفس الشكل والمضمون والشروحات المكملة وبدون مفاضلة بين المستخدمين ما يجعلهم سواسية أما الفرص الاستثمارية الممكنة بالشركة (محسن، حسن رشيد، و صديق عزيز، 2017، ص 141) ؛
- توفير التغذية العكسية بصورة فورية، فأي لبس أو خطأ في المعلومات يمكن تداركه من طرف الشركة فورا بعد ملاحظة ردود أفعال المستخدمين عكس الإفصاح الورقي، كما يمكن بعد التصحيح نشر ذلك بالتوازي مع المعلومات عبر الخط ما يتيح للمستخدم أخذ تلك التصحيحات بعين الاعتبار (محسن، حسن رشيد، و صديق عزيز، 2017، ص 142) ؛
- تسهيل إجراء المقارنات بين المعلومات المالية للسنة الحالية والمعلومات السابقة لنفس الشركة من خلال البحث عن إفصاحات الدورات السابقة في أرشيف الموقع الإلكتروني للشركة(محسن، حسن رشيد، و صديق عزيز، 2017، ص 142) ؛

- تخفيض تكلفة الإفصاح بفضل الاستغناء عن عملية طبع نسخ ورقية عديدة وتوزيعها يدويا عن طريق البريد أو عن طريق مستخدمي الشركة ؛
- التوسع في الإفصاح عن طريق إرفاق القوائم المالية بشروحات وإحصائيات وأشكال وغيرها، كما يمكن إرفاق فيديوهات تتضمن شروحات بالصوت والصورة ما يزيد من شفافية وسهولة فهم المعلومات المالية وخاصة من طرف المستثمرين محدودي المعرفة بالمحاسبة والمالية ؛
- إمكانية الانتقال بين المعلومات المفصح عنها بسهولة وبدون بحث أو تقليب للصفحات كحال الإفصاح الورقي بل باستعمال نقاط الربط والتوصيل (**Hyper links**) التي تتيح لمستخدم الموقع التوسع في المعلومات المفصح عنها بالانتقال إلى معلومات أخرى ذات صلة، سواء على نفس الموقع أو على مواقع أخرى (إبراهيم وعزيز، 2010، ص. 90).

3. تحليل مضمون المواقع الإلكترونية من معلومات مالية للشركات الجزائرية

منذ السنوات القليلة الماضية، بدأت الشركات الجزائرية وخاصة الكبيرة منها تهتم باستعمال مواقعها الإلكترونية كوسيلة لنشر قوائمها المالية، ولعدم وجود إحصائيات عن هذا الموضوع ارتأينا القيام بعملية استقراء بإجراء مسح ميداني لعينة تحتوي على (50) من أهم الشركات الاقتصادية تتضمن كل من الشركات المدرجة ببورصة الجزائر وعينة من أهم الشركات الناشطة في الجزائر سواء كانت شركات عمومية أو خاصة، جزائرية أو أجنبية، كما حاولنا أن تشمل العينة شركات تنشط في مختلف المجالات. الجداول الموالية تبين نتائج المسح، بحيث الرقم (1) يرمز لوجود العنصر محل الدراسة والرقم (0) يرمز لعدم وجوده.

1.3. اعتماد الشركات محل الدراسة على الإفصاح المالي الإلكتروني من عدمه

للإجابة على السؤال الفرعي الأولي واختبار الفرضية الأولى المتعلقة بدرجة اعتماد الشركات الجزائرية على مواقعها الإلكترونية للإفصاح عن معلوماتها المالية قمنا بالبحث عبر شبكة الانترنت على المواقع الإلكترونية للشركات الممثلة لعينة الدراسة للتأكد من امتلاكها لها، بعد إثبات امتلاك الشركات لمواقع إلكترونية قمنا بالولوج إليها وتشخيص مضمونها لاستكشاف مضمونها وإظهار احتوائها على معلومات مالية من قوائم مالية ومعلومات ملحقة بها من عدمه، وقد تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم 01 الموالي :

الجدول رقم (01): اعتماد الإفصاح الإلكتروني من طرف الشركات الجزائرية

	الشركة	الموقع إلكتروني	الإفصاح المالي		الشركة	الموقع إلكتروني	الإفصاح المالي
1	صيدال	1	1	26	مجمع كوندور	1	0
2	الأوراسي	1	1	27	مجمع سيم	1	0
3	رويبة	1	1	**28**	مجمع حداد	1	0
4	سونلغاز	1	0	**29**	مجمع كوسيدار	1	0
5	أليانس للتأمينات	1	1	**30**	مجمع دانون	1	0

6	سوناطراك	1	1	**31**	الجزائرية للمياه	1	0
7	بيوفارم	1	1	**32**	ملينة صومام	1	0
8	نفطال	1	0	**33**	مجمع إفري	1	0
9	سونلغاز	1	0	34	المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية	1	0
10	الخطوط الجوية الجزائرية	1	0	35	الشركة الوطنية للأشغال العمومية	1	0
11	طيران الطاسيلي	1	0	36	مؤسسة ميناء الجزائر	1	0
12	اتصالات الجزائر	1	0	37	شركة نونيك	1	0
13	المؤسسة الوطنية للتنقيب	1	0	38	مجمع لابال (**la belle**)	1	0
14	الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية	1	0	39	مجمع الحديد والصلب ميتال	1	0
15	الشركة الوطنية للنقل البحري	1	0	40	شركة نيوموديك للأدوية	1	0
16	شركة أش بي تكنولوجي	1	0	41	شركة حكمة للأدوية	1	0
17	مجمع براند	1	0	42	شركة سانوفي للأدوية	1	0
18	شركة جيون إلكترونيكس	1	0	43	شركة أسمدال	1	0
19	حمود بوعلام	1	0	44	الشركة الجزائرية للتأمينات	1	1
20	مجمع سفيتال	1	0	45	شركة التأمين الوطنية	1	1
21	كوكا كولا	1	0	46	شركة ترست للتأمينات	1	0
22	موبيليس	1	0	47	شركة سلامة للتأمينات	1	0
23	أوريدو	1	0	48	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	1	1
24	جيزي	1	0	49	شركة أكسا للتأمينات	1	0
25	شركة **ENIE**	1	0	50	شركة المياه والتطهير للجزائر	1	0
				المجموع		**50**	**09**
				النسبة المئوية		**100%**	**18%**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل محتوى المواقع الإلكترونية للشركات عينة الدراسة

بتحليلنا لمخرجات الجدول رقم 01 السابق المتعلق اعتماد الإفصاح الإلكتروني من طرف الشركات الجزائرية نلاحظ أن 09 شركات فقط من مجموع 50 شركة تعتمد على موقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت للإفصاح عن معلوماتها المالية وهو ما يعادل نسبة 18% فقط من مجموع الشركات عينة الدراسة. كما أن التسعة شركات المعنية بالإفصاح الإلكتروني تمثل الشركات المدرجة ببورصة الجزائر بالإضافة لبعض الشركات العمومية المتمثلة في شركات التأمين الحكومية.

يمكن تفسير النسبة الضعيفة لاستخدام الشركات الجزائرية للإفصاح المالي الإلكتروني عبر موقعها الإلكتروني بانعدام إلزامية قانونية عبر نص تشريعي يلزمها بالإفصاح عن قوائمها المالية عبر موقعها الإلكتروني من جهة، ومن جهة أخرى بانعدام الإلزامية الضمنية متمثلة في الطلب على المعلومة المالية التي تخص هذه الشركات، فالإفصاح المالي الإلكتروني يمثل جانب العرض والحاجة للمعلومة المالية وبضعف الطلب عليها أو انعدامه

أكيد سيؤدي لضعف أو انعدام العرض المتمثل في الإفصاح المالي بصفة عامة وليس الإلكتروني فقط على وجه التحديد.

وضعف الطلب على المعلومة المالية في الجزائر يعود بالدرجة الأولى لتركيبة هيكل رأسمال الشركات وطبيعة تمويلها، فمعظم الشركات في الجزائر شركات عائلية في شكل شركات ذات مسئولية محدودة تعتمد على التمويل العائلي للمشروع أين نجد عنصر الثقة بين الشركاء ومعرفتهم الشخصية ببعضهم البعض وبالتالي يمنهم الحصول على أي معلومات تخص الشركة بدون الحاجة لنشرها عبر شبكة الإنترنت. ورغم وجود بعض الشركات في شكل شركات أسهم إلا أنها تعتمد على الادخار الخاص لتمويل نشاطها بأشخاص يعرفون بعضهم البعض وأغلبها لا تلجأ إلى الادخار العام عبر بورصة الجزائر الذي قد يفرض عليهم مشاركة أشخاص لا يعرفونهم أصلا وبالتالي سيكونون ملزمين في أغلب الحالات للإفصاح عن القوائم المالية للشركة عبر شبكة الإنترنت لتعزيز ثقة المساهمين في مجلس الإدارة أو بهدف تحفيز مساهمين محتملين وجذبهم للاستثمار معهم باكتتاب جديد في الأسهم أو حيازة أسهم موجودة فعلا على مستوى البورصة.

2.3. أسلوب الإفصاح المالي الإلكتروني من طرف الشركات محل الدراسة

للإجابة على السؤال الفرعي الثاني واختبار صحة الفرضية الثانية من عدمها والمتعلقة بالأسلوب الإلكتروني المستخدم من طرف الشركات الجزائرية محل الدراسة للإفصاح عن معلوماتها المالية قمنا بتحديد الشركات التي لديها إفصاح إلكتروني بناءا على مخرجات الجدول رقم 01 السابق والتي كان عددها تسعة شركات، ثم الإطلاع على المعلومات المفصح عنها وتحديد الأسلوب الإلكتروني المستخدم سواء كان الورقة الإلكترونية الساكنة (**PDF**) أو لغة ترميز النصوص التشعبية (**HTML**) أو كليهما معا.

وتجدر الإشارة في هذا المقام أننا لم نعتمد أسلوب لغة تقارير الأعمال الموسعة (**XBRL**) ولم ندرس إمكانية استخدامه من طرف الشركات الجزائرية لعلمنا المسبق بعدم وجود هذا الأسلوب أصلا في الجزائر ولأنه لا يعتمد على اختيار الشركة فقط بل هو عبارة عن مشروع دولة ويحتاج لوجود منصة إلكترونية موحدة تسمح للشركات بالإفصاح عن قوائمها المالية لغة تقارير الأعمال الموسعة (**XBRL**)، وقد تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم 02 الموالي :

الجدول رقم (02): أسلوب الإفصاح الإلكتروني المستعمل من طرف الشركات محل الدراسة

	الشركة	أسلوب الإفصاح			الشركة	أسلوب الإفصاح	
		Html	PDF			Html	PDF
1	صيدال	0	1	6	الشركة الجزائرية للتأمينات	1	1
2	الأوراسي	0	1	7	شركة التأمين الوطنية	0	1
3	رويبة	0	1	8	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	0	1
4	أليانس للتأمينات	1	1	9	بيوفارم	0	1

5	سوناطراك	0	1	**المجموع**	**02**	**09**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل محتوى المواقع الإلكترونية للشركات عينة الدراسة

من خلال قراءتنا لمخرجات الجدول رقم 02 أعلاه نلاحظ أن أدوات الإفصاح الإلكتروني المستخدمة من قبل التسع شركات المعنية هي الورقة الإلكترونية الساكنة (**PDF**)، أما لغة (**HTML**) فاستعمالها ضعيف جدا، إذ توجد شركتين فقط تعتمد عليها بالتوازي مع أسلوب الورقة الإلكترونية الساكنة (**PDF**). وكقراءة لهذه المخرجات نجدها منطقية جدا لسهولة استعمالها ؛ فالشركات تقوم بإعداد القوائم المالية وتقاريرها عبر الحاسوب لطباعتها وتحويلها لمستخدميها وفي نفس الوقت يمكنها تحويلها لصيغة الأوراق الإلكترونية (**PDF**) بطرق بسيطة وسريعة عوض استعمال لغة (**HTML**) التي تحتم عليها القيام بعمل إضافي وجهد لتفريغ كل محتويات التقارير والقوائم المالية في عملية منفصلة وبعدية لعملية إعداد القوائم المالية والتقارير المراد طباعتها.

3.3. طبيعة المعلومات المفصح من طرف الشركات محل الدراسة

للإجابة على السؤال الفرعي الثالث واختبار الفرضية الثالثة المتعلقة بكون إفصاح الشركات الجزائرية على معلوماتها المالية عبر شبكة الإنترنت يقتصر على الميزانية وحساب النتائج فقط أسوة بنشر الحسابات الاجتماعية، قمنا بتحليل مضمون الإفصاح سواء كان مالي أو وصفي وتقسيمه لعدة أقسام بناءا على طبيعة المعلومات، وهو ما يوضحه الجدول رقم 03 الموالي .

الجدول رقم (03): طبيعة المعلومات المفصح عنها من طرف الشركات محل الدراسة

		طبيعة المعلومات المفصح عنها								
	اسم الشركة	الميزانية	حساب النتائج	جدول التدفقات النقدية	جدول تغير رؤوس الأموال	الملحق	تقرير المدقق	تقرير التسيير	محضر الجمعية العامة	شروحات إضافية
1	صيدال	1	1	0	0	0	0	1	1	0
2	الأوراسي	1	1	1	1	1	0	1	1	1
3	رويبة	0	0	0	0	0	0	1	1	0
4	أليانس للتأمينات	1	1	0	0	0	0	1	0	0
5	سوناطراك	1	1	1	1	1	1	1	0	1
6	الشركة الجزائرية للتأمينات	1	1	0	0	1	1	1	0	0
7	شركة التأمين الوطنية	1	1	0	0	1	1	1	0	0
8	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	1	1	0	0	1	0	1	1	1

9	بيوفارم	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	المجموع	**08**	**08**	**09**	**04**	**06**	**03**	**03**	**05**	**04**
	النسبة المئوية	**%89**	**%89**	**%100**	**%44**	**%67**	**%34**	**%34**	**%56**	**%44**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل محتوى المواقع الإلكترونية للشركات عينة الدراسة

من خلال الجدول رقم 03 السابق نلاحظ أن المعلومات المفصح عنها تتفاوت من شركة إلى أخرى، فمعظم الشركات تركز على الميزانية وحساب النتائج فقط بنسبة 89% من الشركات المعنية بالإفصاح المالي الإلكتروني، وربما هذا راجع لكون هذه القوائم المالية هي الملزمة على الشركات فقط فيما يخص إيداعها على مستوى النشرة الرسمية للإعلانات القانونية التابعة للمركز الوطني للسجل التجاري، أما بالنسبة لبقية القوائم المالية فنسبة الإفصاح عنها إلكترونيا ضعيفة بنسبة 34% لجدول التدفقات النقدية وجدول التغير في رؤوس الأموال ونسبة 67% بالنسبة للملحق.

أما بالنسبة لتقرير المدقق فنسبة 44% فقط من الشركات تقوم بنشره على موقعها الإلكترونية أو بالأحرى تقوم بنشر ملخص عنه يتمثل في الصفحة التي تخص شهادة المدقق حول شرعية وصدق الحسابات أما المعلومات الأخرى لتقرير المدقق فلا توجد أي شركة قامت بالإفصاح عنه.

والملاحظ وفق مخرجات الجدول رقم 03 السابق أيضا هو أن كل الشركات التسعة تقوم بالإفصاح عن تقرير التسيير عبر موقعها الإلكتروني وهو أمر منطقي كون هذا يعتبر عرف في البيئة الجزائرية ومن خلاله يمكنها نشر أي معلومات مالية كانت أو غير مالية (سردية) كشروحات إضافية، بحيث نجد أن جل الشركات تفصح عن قوائمها المالية وتقرير المدقق وملخص عن مخرجات الجمعية العامة كجزء من تقرير التسيير.

4. خاتمة

الهدف من هذه الدراسة تمثل في تقييم مستويات اعتماد الشركات الجزائرية على شبكة الانترنت للإفصاح عن معلوماتها المالية من خلال استكشاف درجة اعتمادها على شبكة الانترنت لنشر معلوماتها المالية بها وتحديد طبيعة المعلومات التي تعكف عن الإفصاح عنها، بالإضافة لتحديد الأسلوب الإلكتروني المستخدم من طرفها للإفصاح المالي الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

لتحقيق هدف الدراسة قمنا بدراسة تطبيقية على أهم وأكبر الشركات في الجزائر، من خلال تحليل محتوى مواقعها الإلكترونية لمعرفة تضمنها قوائمها المالية السنوية من عدمه وتحديد الأسلوب الإلكتروني المعتمد من طرفها في حالة ثبت نشرها لقوائمها المالية عبر موقعها الإلكتروني، وقد خلصنا إلى عدة نتائج بحثية سمحت لنا بقبول فرضيات البحث المعتمدة، وتمثلت النتائج فيما يلي :

- تطور الإفصاح المالي للشركات بشكل ملحوظ بتحوله من طبيعته الورقية إلى طبيعة إلكترونية عبر شبكة الإنترنت والمواقع الإلكترونية للشركات ؛
- تعدد أساليب وأدوات الإفصاح المالي الإلكتروني التي يمكن استخدامها من قبل الشركات كالورقة الإلكترونية الساكنة (**PDF**) ولغة ترميز النصوص التشعبية (**HTML**) ومتفاوتة التطور بظهور لغة تقارير الأعمال الموسعة (**XBRL**) ؛
- يوفر الإفصاح المالي الإلكتروني عدة مزايا للشركات المستعملة له مثل توفير التكلفة، الجهد والوقت بالإضافة للرفع من شفافية المعلومات المالية المفصح عنها واتساع نطاقها الجغرافية بالسماح لكل المستخدمين مهما كان مكان تواجدهم بالإطلاع عليها ؛
- استعمال الشركات الجزائرية للإفصاح المالي الإلكتروني محتشم جدا وضعيف ؛
- عدم وجود أي نص تشريعي في الجزائر يلزم الشركات بالإفصاح المالي على مستوى مواقعها الإلكترونية، بل تكتف بنشرها على مستوى منصة النشرة الرسمية للإعلانات القانونية التابعة للمركز الوطني للسجل التجاري ؛
- الأساليب الإلكترونية المعتمدة من طرف الشركات الجزائرية القلة لنشر معلوماتها المالية تقتصر على الورقة الإلكترونية الساكنة (**PDF**) ولغة ترميز النصوص التشعبية (**HTML**) ؛
- عدم الاعتماد على لغة تقارير الأعمال الموسعة (**XBRL**) من طرف الشركات الجزائرية لغياب أي منصة تقوم على هذا الأسلوب الحديث في الجزائر ؛
- تركز الشركات الجزائرية بدرجة كبيرة على الميزانية وحساب النتائج كمضمون لإفصاحها المالي الإلكتروني، بينما القوائم والمعلومات الوصفية الأخرى فهي ضعيفة.

على ضوء النتائج المتوصل إليها أعلاه يمكننا الاقتراح على الشركات الجزائرية خاصة الاهتمام أكثر بمواقعها الإلكترونية لنشر قوائمها المالية كلها بالإضافة للمعلومات الوصفية الإضافية، وهذا لما قد يقدم لها قيمة مضافة ومزايا عدة خاصة على مستوى سمعتها والثقة في مجلس إدارتها بما أنها تجتهد لنشر معلوماتها المالية وتوصيلها لأكبر قدر ممكن من المستخدمين وبتكلفة منعدمة تقريبا وفي وقت قصير وفوري، وزيادة مرئية إفصاحها المالي قد يتيح لها في حالة رغبتها في فتح رأسمالها لجذب مستثمرين ومساهمين جدد حتى من خارج الجزائر.

5. قائمة المراجع

بكر إبراهيم، ونضال عزيز. (2010). دور ومسئولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 05 (11).

خالد الخطيب. (2002). الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 1. مجلة جامعة دمشق، 18 (02).

زياد هاشم وآخرون. (2007). الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية. المؤتمر العلمي الخامس بعنوان نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية. عمان.

سامر مظهر قنطقجي. (2012). لغة الإفصاح المالي والمحاسبي. حماة: دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.

صبحي أبو الكرم. (2002). دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

عامر محمد خطاب. (2006). ، بناء الصفحات بلغة *HTML*. عمان: المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

عامر محمد سلمان. (2008). متطلبات تكييف نظام المعلومات المحاسبي مع لغة *XBRL*. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية (16).

عبد المطلب محمد مصلح السرطاوي. (4-6 ماي, 2017). أثر االفصاح المالي االلكتروني على القيمة السوقية للمصارف االسالمية الخليجية. تركيا.

محمد عبد العزيز محسن، عابد حسن رشيد، و بيان صديق عزيز. (2017). مدى إدراك القطاع المصرفي لأهمية الإفصاح المحاسبي عن طريق النشر الإلكتروني للتقارير المالية ـ دراسة استطلاعية على عينة من المصارف في محافظة أربيل. المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز ، 06 (01).

محمد شريف توفيق. (2002). مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق علي القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الالكترونية. الإسكندرية.

Deshmukh, A. (2005). *Digital Accounting.* Hershey: IRM Press.

FASB. (2006). *Comments on Preliminary Views Conceptual Framework for Financial Reporting*, Financial Accounting Series, N° 1260-001.

Gunn, J. (2007). XBRL: Opportunities and Challenges in Enhancing Financial Reporting and Assurance Processes. *Current Issues in Auditing, 01*.

IFRS Fondation. (2015). *The Taxonomy Illustrated.*

Lymer, A., Debreceny, R., Gray, G. G., & Rahman, A. (1999). *Business Reporting on the Internet.* IASC. London: IASC.

Mohamed Aly, D. A. (2008). *Assessing The Development of Voluntary Internet Financial Reporting And Disclosure In Egypt.* PhD in Accounting, University of Hull, Hull.

Murugan, A., Anandarajan, A., & Srinivasan, C. A. (2004). *Business Intelligence Techniques.* Berlin: Springer-verlag.

Nel, G. (2004). Future of financial reporting on the Internet. *South African Journal of Information Management, 06* (02).